



اتحاد شركات الاستثمار  
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

# الكويت: التأثير والاستجابة لتفشي COVID-19



## جدول المحتويات

2	الملخص التنفيذي
3	المقدمة
4	مقترحات تعامل الكويت مع الأزمة
5	حجم حزمة الإنعاش
7	احتساب التأثير على مخصصات الميزانية
8	تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة
9	ضمان دعم البنك المركزي للشركات المتعثرة
9	ايجاد طرق لتمويل المخصصات / خيارات التمويل
10	وضع القوانين / السياسات اللازمة
10	تشكيل لجان من الخبراء المتخصصين على مستوى القطاع
11	دعم نشاط بورصة الكويت
11	يجب على الحكومة / الهيئة العامة للاستثمار أن تقوم الان بضخ الاستثمارات في الأسواق المالية
14	الفهرس
14	التحديات الرئيسية للشركات
15	المساعدة المالية مقابل المدفوعات الحكومية الإلزامية المؤجلة والمخفضة
16	حزمات التحفيز المالية المعلنة عالميا
19	حزمات التحفيز على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي
21	التدابير غير المالية



## الملخص التنفيذي: مقترحات تعامل الكويت مع الأزمة

أدت الأزمة التي نجمت عن تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID-19) إلى استجابة وإجراءات غير مسبوقه من بعض البلدان الأكثر تقدماً على مستوى العالم. وتميز موقف الكويت بالسرعة في إدراك المخاطر القادمة وكانت في طليعة الدول التي طبقت عدداً كبيراً من الإجراءات. إلا أنه قبل أن يتحول هذا الخطر الصحي إلى خطر مالي واقتصادي يجب أن نستعد للخطوات التالية لتحفيز الاقتصاد في الاتجاه الصحيح وفي نفس الوقت عزله وحمايته من آثار امتداد تلك المخاطر من الأسواق المالية العالمية.

ونقترح وضع نهجاً هادفاً لإعادة احياء دورة الأعمال وتعزيز الاقتصاد الكويتي من خلال اتخاذ التدابير التالية:

### (1) تأسيس صندوق إنعاش اقتصادي لدعم جهود التعافي الاقتصادي والتعجيل به

- إعادة تخصيص الأموال الخاصة بالإنفاق / الاستثمار الرأسمالي الحكومي وتوجيهها إلى صندوق الانعاش الاقتصادي
- إعادة توجيه الأموال من صندوق الاحتياطي العام
- اختيار بعض القطاعات / الشركات وتحديد الأولويات للجهات الأكثر احتياجاً

### (2) الموازنة / العجز الحكومي:

- إصدار قانون يسمح بالاقتراض الحكومي طويل الأجل (التقليدي والإسلامي) من أسواق رأس المال الدين لتمويل العجز ودعم تطوير أسواق الدين المحلية
- ترشيد الموازنة الحكومية وخفض بعض عناصر الإنفاق غير الضرورية
- إعطاء الأولوية للمدفوعات المتعلقة بالمشاريع الحيوية الجاري تنفيذها
- تجميد الاتعاب والرسوم الحكومية على البنود الحيوية مثل: المرافق العامة والمواد الأولية / الوقود ورسوم الاستيراد، إلخ لفترة 6 اشهر

### (3) بورصة الكويت

- الحد من عمليات البيع للجهات الحكومية
- التنسيق مع الجهات التنظيمية والرقابية بشأن موازنة معايير الشفافية مع النتائج الاستثنائية السلبية على خلفية الظروف القائمة
- تدخل الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسات والهيئات الحكومية المستثمرة في سوق الأوراق المالية تفعيلاً لقرارات سابقة وجديدة لدعم السيولة

### (4) دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة:

- دعم الرواتب والإيجارات التي تدفعها الشركات الصغيرة والمتوسطة وتمويل الالتزامات المستحقة
- تحسين المعايير المتعلقة بالبيانات وقواعد إعداد التقارير لتعكس الوضع بدقة – تبني استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير
- ضمان أو إعادة هيكلة قيمة القروض والفوائد المستحقة على التسهيلات الائتمانية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات المقرضة



**(5) دعم البنك المركزي:**

- منح البنوك المحلية مرونة لإعادة هيكلة الديون الخاصة بالشركات المتأثرة
- تمديد فترة الاعفاء من تسديد الفائدة أو إعادة جدولة تسديد أصل قيمة القرض
- دراسة ضمان أو شراء المديونيات للشركات بالقطاعات المتأثرة مثل الشركات الاستثمارية والعقارية والصناعية والفندقة والطيران والشركات الأخرى المتضررة

قد تؤدي القرارات التي يتخذها الناس والحكومات خلال الأسابيع القليلة المقبلة إلى تشكل عالم آخر لسنوات قادمة. لذا يجب علينا أن نتصرف بسرعة وحزم، مع الأخذ في الاعتبار عواقب التدابير المتخذة على المدى الطويل.



شهدنا حدثان مهمان عندما دخلنا العام 2020. الأول، بدأ العام وسط تحذيرات من تباطؤ اقتصادي وفقاً لعدد من التقديرات، من قبل كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. جاءت التحذيرات على الرغم من الارتفاع الإيجابي واسع النطاق في العام 2019 حيث أن معظم الأسواق المالية وفئات الأصول الرئيسية أغلقت في المنطقة الخضراء. ثانيًا، شهدنا زيادة تدريجية في حالات COVID-19 التي انتشرت بسرعة كبيرة من مدينة صغيرة في الصين لتتحول إلى أزمة عالمية. إن انتشار COVID-19 والتأثير الغير متوقع المستمر عالميًا قد دفع بالفعل الأسواق المالية العالمية إلى تعميق الشعور السلبي. هذا وقد أثر الوباء بشكل مباشر على أكثر من 4/3 الاقتصاد العالمي. يتوقع المحللون أن تكون واحدة من أسوأ الانخفاضات في السوق منذ عقود، والتي لم يكن العالم على استعداد لها. المستثمرون والاقتصاديون بشكل عام كانوا مشككين بالفعل بشأن أطول فترة صعود في التاريخ بدأت بعد الأزمة المالية لعام 2008 واستمرت لمدة 11 عامًا. مع الأحداث المذكورة أعلاه، تراجع الشعور الإيجابي عالميًا مما أدى إلى اللجوء لأصول أكثر أمانًا بما في ذلك الدولار الأمريكي.

في الوقت نفسه، شعرت دول مجلس التعاون الخليجي بأدنى تأثير من COVID-19 حيث كانت عدد الحالات قليلة وكانت الزيادة ضئيلة. الى ذلك، جاءت تداعيات هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ عدة عقود، نتيجة عدم توصل دول الأوبك وحلفاؤها الى اتفاق لخفض الإنتاج، بمثابة ضربة مزدوجة لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وأثار القلق من الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى جانب ارتفاع حالات COVID-19 ثقة المستثمرين في المنطقة، حيث انخفضت بعض الأسواق بأكثر من 30% مما أجبر الحكومات على اتخاذ إجراءات استثنائية.

مع عدم وجود لقاح للتصدي للفيروس، كانت القضية ذات طبيعة اقتصادية أيضًا لأنها وضعت ضغطًا كبيرًا على البنية التحتية الصحية لجميع البلدان تقريبًا التي تأثرت، وشلت حركة الملايين لتجنب انتشار الفيروس. أدى هذا إلى تعطيل عدد من القطاعات في جميع أنحاء العالم. من المتوقع أن يكون الانخفاض في الأسواق المالية والتحديات التي تواجه اقتصادات العالم أكبر بكثير من المخاطر الصحية التي يتعرض لها الملايين، والتي نعتقد أنها ستكون تحت السيطرة بعد رؤية العمل الممتاز الذي تقوم به الحكومات في جميع أنحاء العالم وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

من المتوقع أن يكون الانخفاض في الأسواق المالية والتحديات التي تواجه اقتصادات العالم أكبر بشكل كبير من المخاطر الصحية على الملايين، والتي نعتقد أنها ستكون تحت السيطرة بعد رؤية العمل الممتاز الذي تقوم به الحكومات في جميع أنحاء المنطقة. على الصعيد الاقتصادي، هناك بعض التحديات الرئيسية التي يجب معالجتها وهي:

- خلق فرص عمل للمواطنين
- توفير سبل البقاء للموظفين
- إفلاس الأعمال بسبب الحد الأدنى من النشاط بعد عمليات الإغلاق
- فشل بدء التشغيل وتوقف الشركات الجديدة عن العمل
- التأكيد على توريد المنتجات الأساسية، مما يؤثر على الأعمال التجارية في جميع المجالات
- إغلاق المصانع



## مقترحات تعامل الكويت مع الأزمة

من أجل تخطي مرحلة الانكماش الحالي، تحتاج الحكومة الكويتية إلى حماية مستقبل أعمالها سواء كانت كبيرة أو صغيرة والبحث عن فرص للاستفادة من النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ولحسن الحظ، جاءت الكويت في طليعة الدول من حيث أسلوب تصديها لتفشي COVID-19 باعتبارها أول دولة على مستوى العالم تتخذ إجراءات غير مسبوقه، والتي اتبعتها دول أخرى في مراحل لاحقة. حيث تنوعت التدابير التي اتخذتها الكويت ما بين إلغاء الرحلات الجوية إلى تعطيل العام الدراسي، وكانت بذلك أولى الدول التي تتخذ مثل تلك الإجراءات التي ساهمت إلى حد كبير في احتواء الأوضاع بصفة عامة.

ومن شأن اتباع نهج تدريجي لإقرار المساعدات المالية للقطاعات الرئيسية أن يساهم في توجيه الأموال بكفاءة للقطاعات المستحقة. كما ستساهم الخطوات التالية في تحديد مجالات التركيز الرئيسية للحكومة:

### (1) حجم حزمة الإنعاش:

- تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسية
- احتساب النسبة المئوية للسكان المتضررين
- التأكد من الانعكاسات السياسية / الاقتصادية
- اتباع نهج التقييم التصاعدي لتحديد القطاعات / الشركات وتحديد أولويات الاحتياجات
- اعتبار الوسائل غير المالية لمعالجة القضايا
- التماس تمديد فترات الاستحقاق / التأجيل حيثما أمكن ذلك
- إشراك القطاع الخاص في تقديم المساعدة
- تحديد القيمة الإجمالية المطلوبة لحزمة الدعم المالي واحتساب الحجم النسبي مقابل الناتج المحلي الإجمالي وبالمقارنة بالدول الأخرى.

### (2) احتساب التأثير على مخصصات الميزانية

#### (3) دعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التدابير التالية:

- دعم الرواتب / الإيجارات التي تدفعها الشركات الصغيرة والمتوسطة
- تحسين المعايير المتعلقة بالبيانات وقواعد إعداد التقارير لتعكس الوضع بدقة – تبني استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير
- ضمان / إعادة هيكلة قيمة القرض/ الفوائد المستحقة على التسهيلات الائتمانية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات المقرضة

#### (4) دعم البنك المركزي من خلال:

- منح البنوك المحلية مرونة لإعادة هيكلة الديون الخاصة بالشركات المتأثرة
- تمديد فترة الاعفاء من تسديد الفوائد/ إعادة جدولة تسديد أصل قيمة القرض
- دراسة ضمان أو شراء المديونيات للشركات المهمة بالقطاعات المتأثرة



(5) إيجاد طرق لتمويل المخصصات / خيارات التمويل - تخصيص الشركات المملوكة للدولة وإصدار الصكوك والسندات.

(6) وضع القوانين/ السياسات اللازمة إذا اقتضى الأمر (إصدار السندات السيادية / زيادة إنتاج النفط).

• إعادة تخصيص الأموال الخاصة بالإنفاق/الاستثمار الرأسمالي الحكومي وتوجيهها إلى صندوق الانعاش الاقتصادي

• إعادة توجيه الأموال من صندوق الاحتياطي العام

(7) تشكيل لجان من الخبراء المتخصصين على مستوى القطاع

(8) دعم نشاط بورصة الكويت

• الحد من عمليات البيع ودعم معظم القطاعات / الشركات المتضررة المدرجة في المؤشر  
• التنسيق مع الجهات التنظيمية والرقابية بشأن موازنة الشفافية مع النتائج الاستثنائية السلبية نتيجة للظروف القائمة

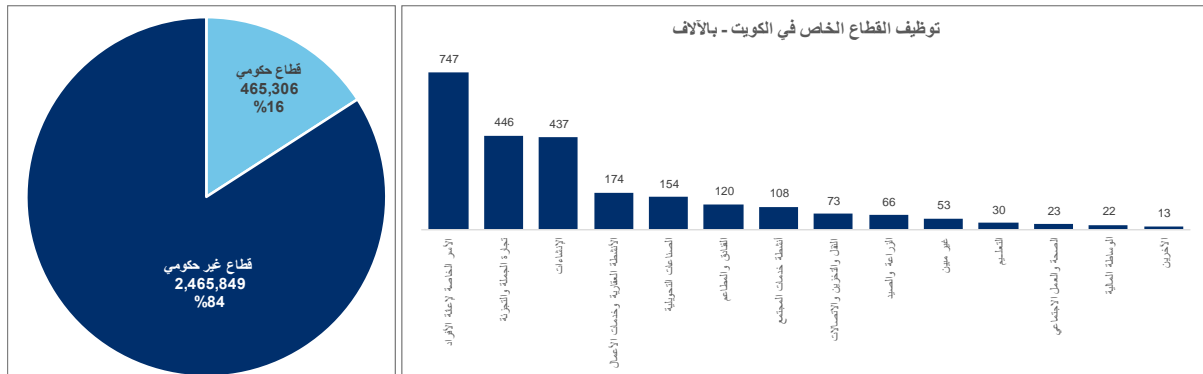
(9) يجب على الحكومة / الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسات السيادية الاستثمارية أن تقوم الآن بضخ الاستثمارات في الأسواق المالية لتحقيق عائدات أكثر ارتفاعاً على المدى الطويل

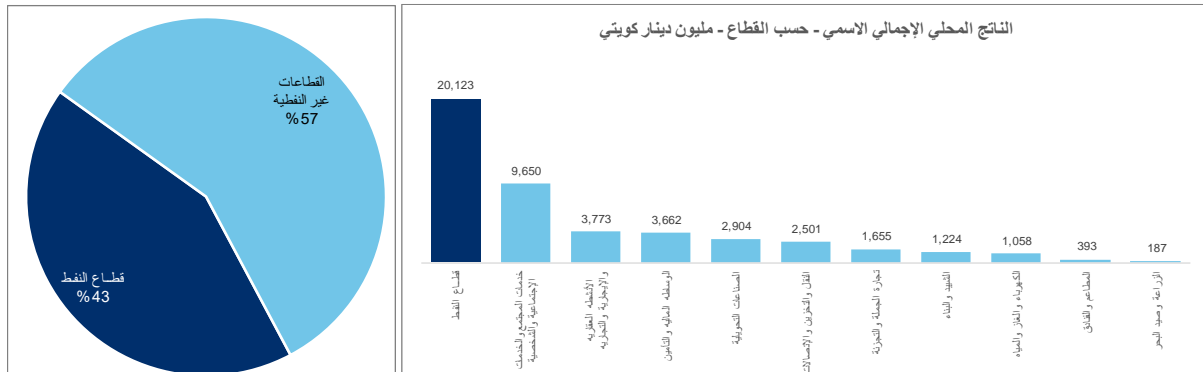
## 1- حجم حزمة الإنعاش:

إن إجراء تحليل شامل لمتطلبات الوضع الحالي في الكويت سيساهم في تحديد مبلغ الإنفاق المطلوب من قبل الحكومة لمعالجة مشاكل القطاعات الاستراتيجية والأكثر احتياجاً.

### تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسية

من حيث المساهمة في الاقتصاد الكويتي، شكل قطاع النفط والغاز ما نسبته 43 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للعام 2019. إلا أنه عند النظر إلى تقسيم العمالة وفقاً للقطاع، يوفر كلا من قطاعي التجارة والبناء أكبر فرص عمل بعد فئة العمالة المنزلية.





وتعتبر فئة الموظفين غير الحكوميين وغير العاملين في المنازل الفئة الأكثر ضعفاً خلال فترة الانكماش الاقتصادي التي تواجه مخاطر التعرض للبطالة وحالات التسريح من العمل. وعلى الحكومة أن تركز جهودها على هذه المجموعة من موظفي القطاع الخاص. وتتسم تلك المجموعة أيضاً بارتفاع عدد الوافدين كنسبة من القوى العاملة ممن قد يضطروا لمغادرة البلاد إذا لم يتم توفير الرواتب المستدامة في أوقات الانكماش الاقتصادي.

#### احتساب النسبة المئوية للمتضررين

عند تحليل الرسوم البيانية الواردة أعلاه، نلاحظ أن القطاعات الأكثر تأثراً على خلفية عمليات الإغلاق الناتجة عن تفشي COVID-19 هي قطاعات التجارة والبناء والعقارات والتصنيع والفنادق والمطاعم وأنشطة خدمة المجتمع والنقل والتخزين والاتصالات. وتوظف هذه القطاعات حوالي 52.1 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص أو ما يعادل حوالي 1.3 مليون موظف.

#### التأكد من الانعكاسات السياسية / الاقتصادية

تركز هذه النقطة بشكل أساسي على الكوادر الكويتية / غير الكويتية. فالكويت، مثلها مثل أي دولة أخرى، ملزمة بحماية مصالح مواطنيها. ويعمل غالبية المواطنين في القطاع الحكومي الذي نعتقد أنه سيكون معزولاً عن الأزمة الحالية. إلا أنه على الرغم من ذلك، سيتأثر الكويتيون العاملون في القطاع الخاص وتحتاج الحكومة إلى التركيز على تلك الفئة من القوى العاملة.

#### اتباع نهج التقييم التصاعدي لتحديد القطاعات / الشركات وتحديد أولويات الاحتياجات

يجب بذل الجهود من خلال اتباع نهج التقييم التصاعدي لتحديد أي جزء من أجزاء الاقتصاد سيكون الأكثر تأثراً بالأزمة الحالية. حيث أنه لن تتأثر جميع القطاعات بسبب عمليات الإغلاق. كما أن القطاعات التي قد تتأثر بسبب نقص حركة المواطنين قد تكون لديها إمكانية استخدام وسائل رقمية أخرى للحفاظ على استمرارية الأعمال، بما في ذلك قطاعي الخدمات المالية والتعليم. من جهة أخرى، هناك قطاعات لن تتمكن من العمل نهائياً بما في ذلك البناء / الإنشاء والضيافة والطيران مما سيؤدي إلى الاستغناء عن الموظفين وتزايد معدلات البطالة على نطاق واسع ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها في الوقت المناسب.





### اعتبار الوسائل غير المالية لمعالجة القضايا

تتسم الأزمة الحالية انها ذات طبيعة مالية وغير مالية. وهناك عدد من الوسائل غير المالية التي يمكن استخدامها لمعالجة أو تأجيل بعض القضايا التي قد تطرأ خلال الأزمة الحالية، بما يشمل النقاط التالية:

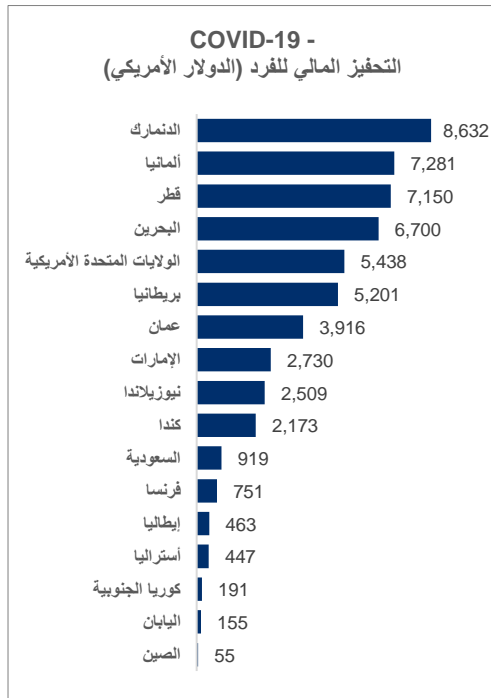
- استخدام التجارة الإلكترونية لقطاع الضيافة
- توفير النطاق الترددي للإنترنت دون انقطاع للقيام بالأعمال التجارية عبر الإنترنت
- التعليم عبر الإنترنت
- خفض جودة المحتوى للخدمات غير الضرورية عبر الإنترنت مثل Youtube و NetFlix وإتاحة النطاق الترددي المجاني للخدمات الأخرى الأكثر أهمية
- عقد الاجتماعات عبر خدمات الاتصال بواسطة الفيديو
- تشجيع العمل من المنزل واتباع إرشادات أساليب العمل الأخرى حيثما أمكن ذلك
- اقتصار التداول عبر الإنترنت فقط على شركات الخدمات المالية
- توصيل الخدمات الطارئة حتى عتبة المنزل

### التماس تمديد فترات الاستحقاق / التأجيل حيثما أمكن ذلك

يعتبر هذا الإجراء ذي صلة ولكنه يركز في المقام الأول على المتطلبات التنظيمية الحكومية. حيث يمكن تأجيل إجراءات مثل التحول الرقمي للخدمات وتأجيل المدفوعات والضرائب الحكومية وتمديد أجل الإفصاح المالي والمتطلبات التنظيمية الحكومية الأخرى وتخفيف تلك الأعباء حتى الوقت المناسب.

### إشراك القطاع الخاص في تقديم المساعدة

يعد إعلان بنك الكويت المركزي ومطالبته البنوك الكويتية للمساهمة بمبلغ 10 ملايين دينار كويتي لدعم المساعي الحكومية المتواصلة لمكافحة انتشار COVID-19 خطوة رائعة من جانب الحكومة. حيث يمكن للحكومة تسخير تدابير أخرى من هذا القبيل لإقناع القطاع الخاص بحماية الوظائف وكذلك تقليص عدد ساعات الدوام للموظفين والمتطلبات الأخرى المتعلقة بالعمل بما يتناسب بشكل أفضل مع الوضع الحالي.



## تحديد القيمة الإجمالية المطلوبة لحزمة الدعم وحساب الحجم النسبي مقابل الناتج المحلي الإجمالي وبالمقارنة بالدول الأخرى

وفقاً لتحليلاتنا، يتراوح حجم حزم التحفيز المالي التي أعلنت عنها حكومات الدول المختلفة على مستوى العالم ما بين 55 دولار أمريكي للفرد في الصين إلى 8,632 دولار أمريكي للفرد في الدنمارك، بما يعكس أيضاً أن التعداد السكاني يلعب دوراً هاماً في تحديد هذا الرقم. إلا أنه باحتساب قيمة المتوسط نحصل على مخصصات بقيمة 3,218 دولار أمريكي للفرد بما يعني ضمناً أن إجمالي الإنفاق المطلوب من قبل دولة الكويت يصل إلى حوالي 13 مليار دولار أمريكي. ومن ضمن هذا المبلغ، نعتقد أنه تم الإعلان عن 1.7 مليار دولار أمريكي بالفعل.

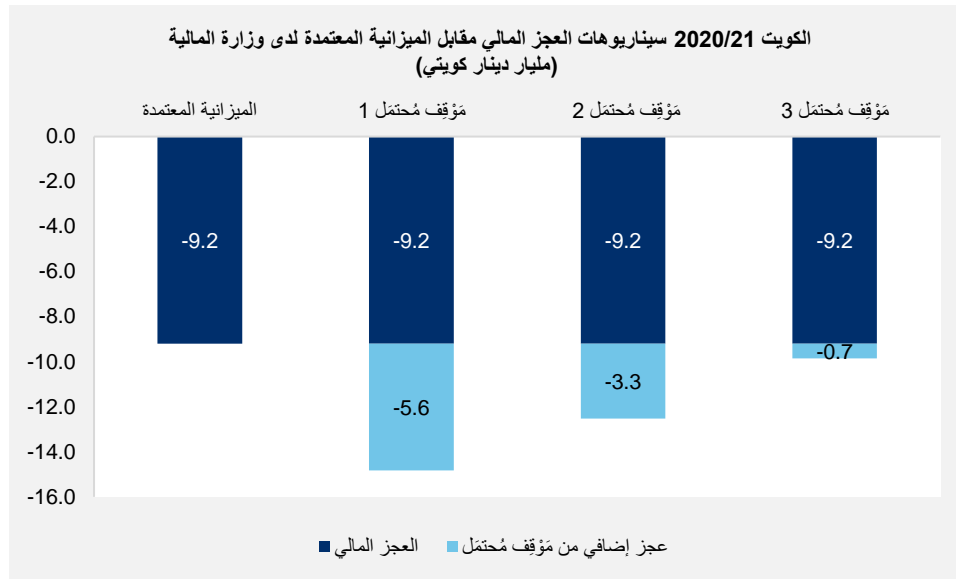
## 2- احتساب التأثير على مخصصات الميزانية

في الوقت الحالي، هناك عاملين رئيسيين يؤثران بشدة على الأوضاع المالية الكويتية. أولاً، أدى تراجع أسعار النفط بنسبة 60 في المائة منذ بداية العام إلى انخفاض كبير في إيرادات الكويت. وأقرت وزارة المالية الموازنة للسنة المالية 2021/2020 بإجمالي إيرادات بلغت قيمتها 14.8 مليار دينار كويتي وإجمالي نفقات بقيمة 22.5 مليار دينار كويتي. ووصل عجز الموازنة إلى 9.2 مليار دينار كويتي بعد استقطاع مخصصات صندوق الأجيال القادمة وذلك على أساس بلوغ مستويات إنتاج النفط 2.7 مليون برميل يومياً وبافتراض متوسط سعر النفط عند مستوى 55 دولار أمريكي للبرميل.

ووفقاً للبيانات المتوفرة حتى فبراير 2020، ارتفع عجز الموازنة الكويتية بمقدار 1.825 مليار دينار كويتي (5.9 مليار دولار أمريكي) خلال الأحد عشر شهراً الأخيرة من السنة المالية 2020/2019 بعد استقطاع مخصصات صندوق الأجيال القادمة. وانخفضت الإيرادات بنسبة 14.5 في المائة على أساس سنوي على خلفية تراجع إيرادات النفط، بينما زادت النفقات بنسبة 8.2 في المائة. وسيؤدي انخفاض أسعار النفط منذ فبراير 2020 إلى زيادة العجز خلال السنة المالية 2020/2019. إلا أننا نتوقع أن انخفاض إيرادات النفط سيقابله جزئياً ارتفاع الإنتاج النفطي على المدى القريب. ثانياً، إن تراجع النشاط الاقتصادي والحاجة إلى التحفيز الاقتصادي للتعامل مع تفشي COVID-19 سيضع المزيد من الضغوط على الأوضاع المالية للبلاد.

لقد قمنا بإجراء اختبار الاجهاد المالي للكشف عن مستويات العجز المالي للموازنة الكويتية للسنة المالية 2021/2020 على مختلف مستويات أسعار النفط وسيناريوهات الإنتاج المختلفة:

- السيناريو الأول (سعر النفط 25 دولار أمريكي للبرميل وارتفاع إنتاج النفط إلى 3.0 مليون برميل يومياً: إذا لم تلتزم الأوبك وحلفائها بحصص إنتاج محدودة، نتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الكويتي إلى 3.0 مليون برميل يومياً. وإذا انخفضت الأسعار في هذا السيناريو إلى 25 دولار أمريكي للبرميل، نتوقع أن يتسع عجز موازنة 2021/2020 إلى 14.8 مليار دينار كويتي.



- السيناريو الثاني (سعر النفط 35 دولار أمريكي للبرميل وارتفاع إنتاج النفط إلى 3.0 مليون برميل يومياً: إذا استقر متوسط الأسعار عند 35 دولار أمريكي للبرميل، نتوقع أن يتسع عجز ميزانية 2021/2020 إلى 12.5 مليار دينار كويتي.
- السيناريو الثالث (سعر النفط 50 دولار أمريكي للبرميل وإنتاج النفط يصل إلى 2.8 مليون برميل يومياً: هذا السيناريو يصور توصل الأوبك وحلفائها إلى اتفاق جماعي يتم بموجبه خفض حصص الإنتاج. ونتوقع أن يتزايد عجز ميزانية 2021/2020 هامشياً إلى 9.8 مليار دينار كويتي في إطار هذا السيناريو.

استناداً إلى وصول متوسط سعر النفط إلى 35 دولار أمريكي للبرميل وتحديد حزمة تحفيز مالي لمواجهة تداعيات تفشي COVID-19 بقيمة 3.9 مليار دينار كويتي (13 مليار دولار أمريكي) يمكن توقع أن تصل مستويات العجز في الموازنة إلى حوالي 16 مليار دينار كويتي العام المقبل والتي ستكون هناك حاجة لتمويلها. وسيطلب ذلك أيضاً إعادة تقييم الخطط الاستثمارية الخاصة بمشاريع البنية التحتية. كما ستحتاج حكومة الكويت إلى إعطاء الأولوية للمشاريع الضرورية لتنويع الاقتصاد وفي ذات الوقت توفير مرونة الإنفاق المطلوبة لتمويل الاقتصاد.

### 3- تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة:

تعد الكويت مركزاً لريادة الأعمال حيث تتميز بشكل خاص في توفير فرص العمل للشباب الطموح. وهذا يجعل الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية خاصة كمصدر لخلق فرص العمل في أي اقتصاد معاصر. تزداد مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد بوتيرة سريعة حيث حققت العديد من النجاحات في جميع أنحاء العالم. حافظت الحكومة في الكويت على تركيزها على الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة بدعم مالي خاص من خلال صندوق الشركات الصغيرة والمتوسطة.

في ظل الأزمة الحالية، من الضروري للغاية دعم الشركات الصغيرة وتجنب عدوى الفشل. يمكن أن يكون الدعم مالياً من خلال دفع الرواتب أو القروض قصيرة الأجل أو عن طريق دفع / تأجيل الإيجارات. وقد اتخذت الحكومة بالفعل خطوات خلال الأسابيع القليلة الماضية وحثت الشركات العقارية على خفض أو التنازل عن الإيجارات للشهرين المقبلين. يمكن أن تشمل الأشكال الغير مالية ضمانات للبنوك لتمديد أو إعادة هيكلة الديون المستحقة على قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والتخفيف من الفوائد المستحقة، وخاصة في حالة الشركات المتعثرة. تمتلك الكويت



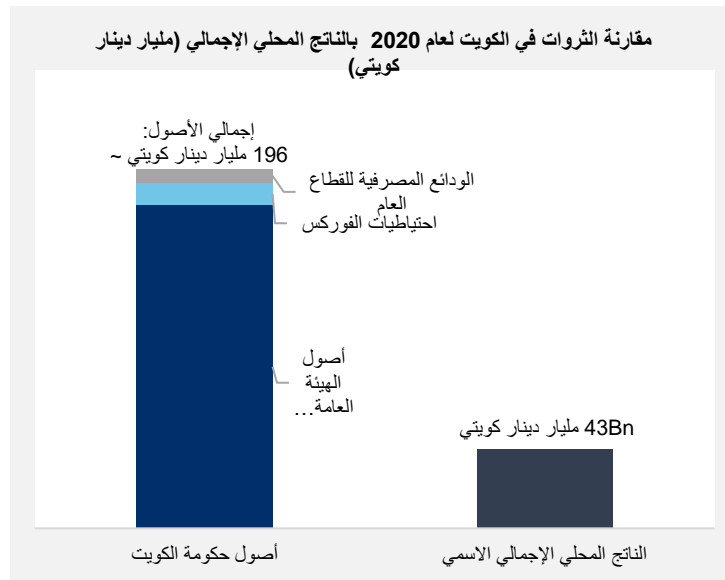
واحدة من أفضل قواعد البيانات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومع نظام مصرفي متكامل، يمكن الاستفادة من البيانات لتحديد وتقديم المساعدة المستهدفة للشركات المحتاجة.

#### 4- ضمان دعم البنك المركزي للشركات المتعثرة:

يعد هذا أحد أكثر أشكال المساعدة شيوعاً التي تقدمها البنوك في جميع أنحاء العالم حالياً للتعامل مع حالات فشل الشركات وسط أزمة COVID-19. كما يعمل عدد من البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي على برامج مساعدة مماثلة، في حين أعلنت الكويت أيضاً عن طلب المساعدة من البنوك في البلاد لتصل قيمتها إلى 33 مليون دولار أمريكي. ولتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال، فإن خطة تفصيلية تمنح المرونة للبنوك المحلية لإعادة هيكلة ديون الشركات المتعثرة ستساعد في تجنب الضغط على النظام المصرفي. سيساعد هذا أيضاً في الحد من إنشاء الأصول المتعثرة نتيجة لعدم قدرة الشركات على دفع القروض في الأزمة الحالية. يمكن أن تكون برامج المساعدة مثل وقف الفائدة وإعادة الهيكلة الرئيسية شكلاً آخر من أشكال المساعدة لتحقيق نفس الهدف.

#### 5- أيجاد طرق لتمويل المخصصات / خيارات التمويل - تخصيص الشركات المملوكة للدولة وإصدار الصكوك والسندات

لتمويل حزمة التحفيز وسد عجز الموازنة الناتج عن تراجع أسعار النفط، يمكننا تحديد ثلاثة مصادر رئيسية للتمويل:



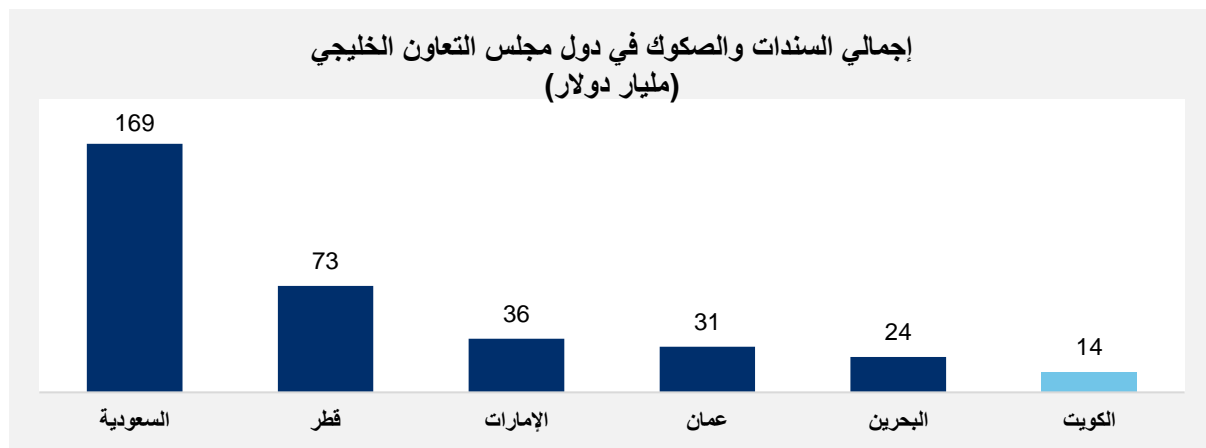
- الأصول الحكومية: على الرغم من توقع تسجيل عجز في الموازنات المستقبلية، نعتقد أن الكويت في وضع مريح لسد فجوات التمويل نظراً لقاعدة الأصول الحكومية الهائلة. ونتوقع أن يبلغ إجمالي الأصول الحكومية التي تشمل أصول الهيئة العامة للاستثمار واحتياطي العملات الأجنبية وودائع القطاع العام حوالي 196 مليار دينار كويتي بما يعادل 4.6 ضعف الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلاد، والذي يقدر بنحو 43 مليار دينار كويتي للعام 2020 وفقاً لصندوق النقد الدولي .

- إصدار السندات والصكوك: هناك حاجة لقيام مجلس الامة بتمرير قانون الدين الجديد نظراً لانتهاج صلاحية قانون الدين في العام 2017، ولم تتمكن حكومة الكويت حتى الآن من الحصول على موافقة مجلس الامة على تجديد قانون الدين. ونتيجة لذلك، ظلت إصدارات الكويت من الديون السيادية أقل بكثير من نظيراتها الخليجية. وبمجرد أن يقر مجلس الامة اصدار قانون الدين الجديد، نعتقد أن الحكومة سيتوفر امامها مجالاً متسعاً لاستخدام أسواق الدين العالمية لتعزيز مبادرات التمويل.



## 6- وضع القوانين/ السياسات اللازمة إذا اقتضى الأمر (إصدار السندات السيادية / زيادة إنتاج النفط)

ستكون تلك القرارات والسياسات في غاية الأهمية لنجاح أو فشل الأداء الاقتصادي على المدى الطويل. ويعتمد النجاح في المقام الأول على ما إذا تم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وتنفيذها في إطار زمني محدد مع تتبع النتائج المتوقعة عن كثب. وتقوم الكويت بإتباع سياسة طويلة الأجل فيما يتعلق بعدم إصدار أدوات الدين، سواء كانت من السندات أو الصكوك، وهو القرار الذي ساهم في دعم التصنيف الائتماني للبلاد. إلا أنه في ظل تراجع أسعار النفط والعائدات النفطية واتساع فجوة العجز المالي، تجدر الاستفادة من سوق النقد، إما عن طريق اتخاذ مسار تم تجربته مسبقاً وأكد نجاحه كإصدار السندات والصكوك أو عن طريق تخصيص الشركات المملوكة للدولة. وقد يكون هذا هو الوقت المناسب لزيادة مستويات الدين لأن أسعار الفائدة داخل الكويت وعلى المستوى الدولي تعتبر عند أدنى المعدلات المسجلة تاريخياً، ويعد الطلب على استثمارات الملاذ الآمن من أهم الأولويات في الوقت الحالي.



من جهة أخرى، فإنه في ظل الظروف الحالية، فإن تحديد أولويات خطة الإنفاق، على غرار الوضع في موازنة السنة المالية 2015-2016 التي شهدت انهيار أسعار النفط، يعد من أهم الأمور الضرورية. ومن ثم يمكن تحويل الأموال التي يتم توفيرها من المخصصات المدرجة في الميزانية إلى صندوق ينصب تركيزه على دعم الظروف الاستثنائية في هيئة صندوق إنعاش اقتصادي. ويتمثل الهدف من هذا الصندوق في تحديد الحالات الخاصة التي يستوجب دعمها وهي عملية طويلة الأمد تهدف إلى التعافي بعد تفشي الوباء.

كما يمكن توفير أموال إضافية من خلال صندوق الاحتياطي العام، وهو الأمر الذي يتطلب مجدداً الحصول على موافقة مجلس الأمة. ونعتقد أن الوقت قد حان للقيام بالاستثمار في الأسواق المحلية والإقليمية التي شهدت انخفاضاً حاداً في أسعارها.

## 7- تشكيل لجان من الخبراء المتخصصين على مستوى القطاع

تتمثل إحدى أفضل الطرق للتعامل مع أي كارثة اقتصادية في تشكيل لجان من الخبراء المتخصصين من القطاع الخاص بما يشمل القطاعات المختلفة ذات الصلة إلى جانب المشاركة الحكومية والبحث عن حل عملي. وبالنسبة للأزمة الحالية، سيكون من الضروري تشكيل لجان من القطاعات الأكثر تأثراً بحيث تكون مخصصات حزمة التحفيز أكثر فعالية في التعامل مع القضايا ذات الصلة. ويمكن أن تشمل اللجان التالية:

- لجنة الطاقة
- اللجنة العقارية
- اللجنة المصرفية / المالية



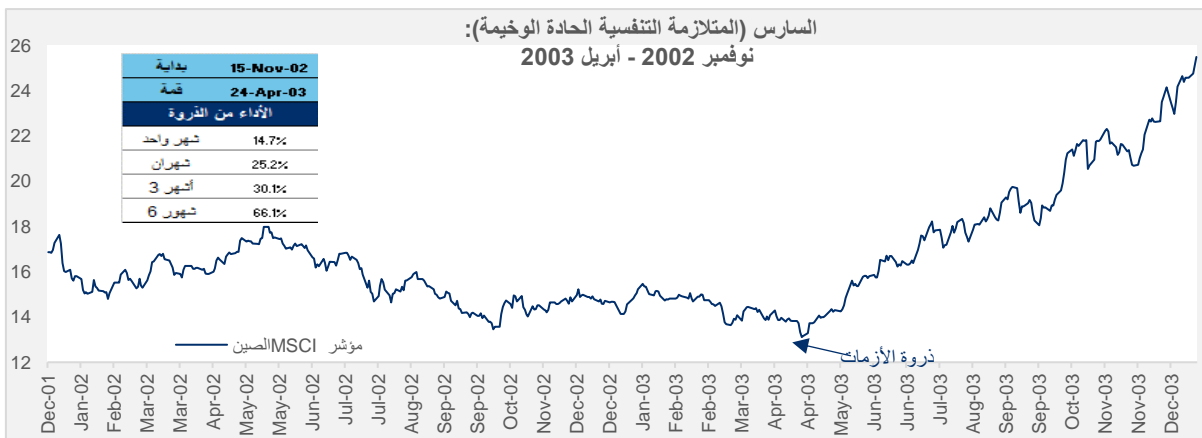
- لجنة التجارة والسياحة والترفيه والرياضة.
- لجنة الصناعة والثروة المعدنية
- لجنة الخدمات اللوجستية

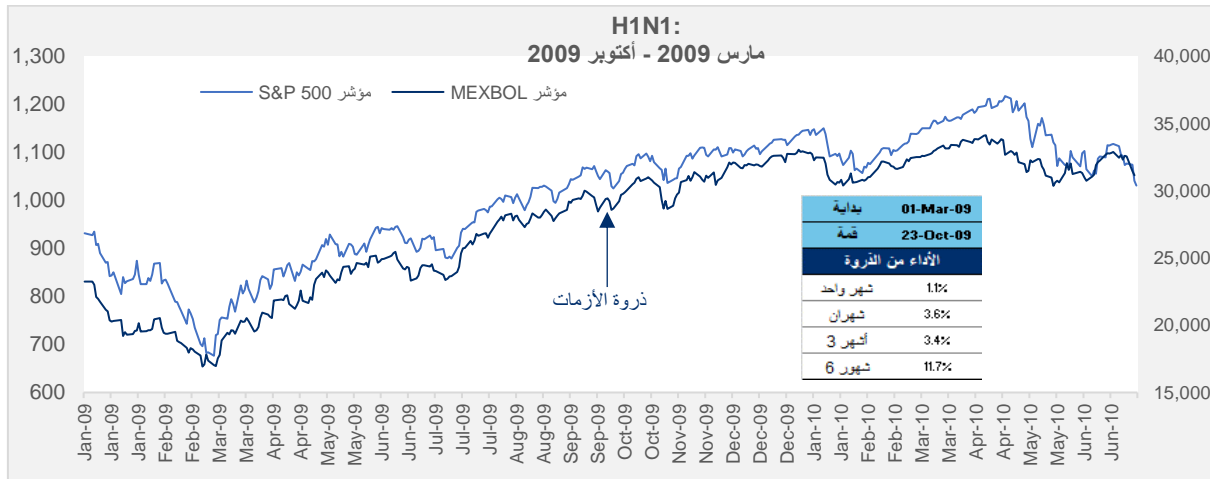
## 8- دعم نشاط بورصة الكويت

كانت بورصة الكويت في صدارة الأسواق الخليجية كأفضل الأسواق أداءً وضمن أفضل الأسواق على مستوى العالم خلال العام 2019. حيث ساهمت التوقعات المتعلقة بترقية الكويت لمصاف الأسواق الناشئة في تعزيز ثقة المستثمرين في الدولة. إلا انه في ظل تراجع أسعار النفط ونتيجة لتفشي COVID-19، شهدت الكويت، إلى جانب بقية أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والأسواق المالية العالمية أيضاً، انخفاضاً حاداً على مدار الشهرين الماضيين. ووصل مؤشر السوق إلى أدنى مستوياته المسموح بها في عدة جلسات تداول بعد انهيار سعر النفط في فبراير 2020 مما يسلب الضوء على العمليات البيعية نتيجة لازدياد المخاوف في صفوف المستثمرين. إلا ان ذلك الوضع قد يؤدي أيضاً إلى تراجع الأسعار إلى مستويات أدنى من قيمتها الفعلية حيث لا تزال المقومات الرئيسية كما هي دون تغير، كما قد يجنح المستثمرون، خوفاً من فقدان أموالهم دفعة واحدة، إلى البقاء بعيداً عن السوق. فمن الأهمية بمكان دعم القطاعات الرئيسية للاقتصاد الكويتي عن طريق تغيير السياسات أو بعض قواعد السوق للحد من عمليات البيع نتيجة حالات الذعر. كما يمكن توفير المزيد من المعلومات لمجتمع المستثمرين الأوسع نطاقاً حول القطاعات الرئيسية والإصلاحات التي تقوم بها الحكومة. من جهة أخرى، يجب تشجيع تواصل المستثمرين مع الشركة عندما يتراجع السوق إلى مستويات متدنية بحيث يتم توفير معلومات تتسم بالنزاهة والشفافية لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة.

## 9- يجب على الحكومة / الهيئة العامة للاستثمار أن تقوم الآن بضخ الاستثمارات في الأسواق المالية لتحقيق عائدات أكثر ارتفاعاً على المدى الطويل

يظهر تحليلنا للاتجاهات التاريخية لأسواق الأسهم العالمية بوضوح اتخاذ اتجاه تصاعدي ممتد بعد تعرضها للانهيار. حيث ارتفعت عائدات السوق بعد ذروة الأوبئة السابقة وسجلت نمواً مزدوج الرقم في غضون ستة أشهر بعد الوصول إلى ذروة الأزمة. وخلال انتشار فيروس السارس، تخطى نمو مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بعد ستة أشهر من الوصول إلى ذروة الأزمة أكثر من 60 في المائة. إلا ان تفشي COVID-19 جاء في وقت كانت فيه الأسواق العالمية في اعلى مستوياتها التاريخية وكانت المعنويات هشة.





كما نعتقد أنه مع بدأ استقرار إجمالي عدد الحالات، من المتوقع أن تستقر الأسواق وتعكس بوضوح العوامل الاقتصادية والمقومات الأساسية. ويوضح الجدول أدناه ملخص معدلات النمو بعد انهيار أسواق الأسهم على الصعيد الدولي وكذلك على مستوى المنطقة.

العائد التراكمي حتى 20 مارس 2020			إجمالي العائد حتى 20 مارس 2020			إجمالي العائد حتى عام 2020 الذروة				مؤشر S&P 500
أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل	حدث	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل	
253.0%	285.1%	323.6%	7.5%	8.1%	8.7%	دوت كوم بابل 2002-2001	9.9%	10.5%	11.1%	
257.5%	289.9%	328.9%	12.4%	13.3%	14.3%	الأزمة المالية 2009-2008	16.4%	17.3%	18.4%	
أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل	حدث	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل	
94.8%	112.5%	133.7%	6.2%	7.1%	8.0%	الأزمة المالية 2009-2008	9.3%	10.2%	11.1%	
12.9%	23.1%	35.4%	3.0%	5.1%	7.6%	تحطم أسعار النفط 2014	11.1%	13.5%	16.3%	
أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل	Event	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل +	أدنى مستوى مسجل	
49.2%	62.8%	79.1%	3.7%	4.5%	5.4%	الأزمة المالية 2009-2008	7.6%	8.5%	9.4%	
31.0%	42.9%	57.2%	6.7%	9.0%	11.5%	تحطم أسعار النفط 2014	18.4%	21.0%	24.0%	

باعتمادنا أن الأسعار المتدنية يجب أن تكون نقطة دخول جيدة للمستثمرين من صناديق ومستثمرين استراتيجيين والكيانات ذات الصلة بالحكومة للاستفادة من عمليات البيع الحالية وتحقيق عوائد مرتفعة على استثماراتهم بالإضافة إلى دعم الأسواق ومعنويات المستثمرين من خلال خلق سيولة مرتفعة.

وسيكون من شأن التعافي من تداعيات انتشار COVID-19 أن يوفر بعض التوجهات لحركة الأسواق المالية حيث يمكن التأكد من التأثير الاقتصادي والمالي بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، تواصل المقومات الأساسية للاقتصاد الكويتي الحفاظ على قوتها، كما أن المؤشرات الرئيسية تعتبر أفضل نسبياً مقارنةً باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ويشمل ذلك عدد من العوامل مثل قوة الأوضاع المالية وتوافر الاحتياطات المؤكدة وسعر التعادل



اتحاد شركات الاستثمار  
UNION OF INVESTMENT COMPANIES

النفطي في الموازنة. وحتى في ظل تراجع أسعار النفط، تمتلك الحكومة ما يكفي من امكانيات لدفع عجلة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتعزيز نمو الائتمان المصرفي وتنمية جهود التنويع. كما إن إدراج الكويت ضمن مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة سيدعم السيولة في السوق المحلية ويجذب تدفقات الأموال السلبية نحو السوق بما سيؤدي بدوره إلى تسريع وتيرة الانتعاش مقابل التراجع الذي نشهده حالياً.

وبمجرد أن تبدأ المخاوف المتزايدة من تأثير تفشي COVID-19 في الانحسار ونمو الطلب في سوق النفط وتحسن رؤية العرض، نتوقع أن تتعافى أسعار الأسهم القيادية للشركات التي تتمتع بميزات قوية ومرونة رأس المال العامل في القطاعات المذكورة سابقاً وتتفوق في أدائها خلال النصف الثاني من العام 2020 على خلفية تحسن توقعات نمو الإيرادات وحل صدمات سلاسل التوريد. ويمكن أن يكون الدافع وراء انتعاش جانب الطلب لتلك الشركات نتيجة للانتعاش الدوري في الربع الثالث من العام 2020 واستئناف أنشطة المشاريع التي تم إلغاؤها أو تأجيلها بدعم من النمو الائتماني لقطاع البنوك الخليجية الذي يتمتع بمستويات جيدة من رأس المال. كما ستركز توقعات المستثمرين أيضاً على توقعات أرباح العام 2021.





## APPENDIX

## الملحق

### A. Key challenges for businesses:

On the business front, some of the key challenges that needs to be addressed are:

- **Supply chain disruption:** China was the most severely affected country with the virus. China is a key player particularly on the technology front with approximately 75% of total value of components used in TVs and around 85% of smartphones. Also, China is a significant supplier of OEM parts for Automobiles, with GM, Volkswagen and Korean automakers all major customers. The overall Asia Pacific region constitutes the largest component of global logistics accounting for around 45% of market revenue.
- **Shock to global logistics market:** The pandemic affects components of global logistics market including transportation, inventory management, warehousing and order processing represent almost 12% of global GDP.
- **Travel tourism and gaming:** Travel bans eyeing to stop spread of the virus amid lockdowns are affecting the travel and other recreational industries.
- **Consumer discretionary spend has collapsed:** A reduction in consumption has severely affected the consumer discretionary industry.
- **Financial services industry:** The banking sector has come to a standstill in countries with minimal fintech infrastructure. Even in places where the infrastructure exists, the pace of activity has been severely crippled.
- **Real estate & construction:** Falling sales are an obvious outcome while construction activity has slowed down.
- **Oil and gas:** demand for oil has been severely affected starting with the impact on China that spread to other parts of the world.
- **Consumer staples:** the industry did see initial spike in demand for essentials, but other parts of the sector have been severely affected.
- **Pharmaceutical and health care:** Demand in this sector has strengthened due to need for medical care and vaccines.
- **Online entertainment, telecom and education:** As physical movement of people have been restricted, the need for online entertainment, telecom and broadband internet has seen an upward swing. Online education is also positively affected in places where this facility exists. The demand for laptops has increased suddenly as distance learning is gaining steam as schools and colleges are under shutdown.
- **Ecommerce:** The sector has seen a significant increase in demand as the typical store visits have virtually been halted.

One of the key concerns for governments and economists is that once the coronavirus pandemic is under control, the effects it has left on the economic sectors would not be back to normal for a couple of months. In addition, the development of a vaccine and the application is still not certain. Based on consensus forecasts, if the pandemic situation lasts until Q2-2020, it could result in a 0.5%-1% reduction in global GDP.



## **B. Financial Assistance vs. deferred and relaxed mandatory government payments**

A number of governments have taken proactive steps to deal with the pandemic that includes both financial help as well as non-financial assistance. The cut in interest rates by 150 bps by the US Fed that was followed by a number of central banks globally was one of the first financial measures announced to deal with the economic slowdown and the coronavirus. Measures such as tax cut for wage earners, extension of tax filing deadlines for individuals/delayed payment for all tax payers, late payment fines being waived off and freezing of tax and loan payments are some of the more common ones being implemented.

It is essential to differentiate between financial assistance and relaxed payment schedule for services like utilities, mortgage on house, rents and phone and internet bills. A relaxed or deferred payment plan for such services is required to help these businesses as well as help in uninterrupted essential services. The government can support businesses for these relaxed assistance by way of long-term loans and/or deferring its own schedule wherever necessary.

In terms of financial assistance, around USD 550 Bn worth of stimulus packages have already been announced by seven countries and approximately more than USD 1.6 Trillion is in the pipeline to be approved. Almost all the GCC countries have also announced financial stimulus packages. Governments around the globe are scrambling to implement economic stimulus programs designed to keep the world economy from sinking into depression. According to Barron's calculations, the price tag to keep the worst from happening - based on what governments have already announced - could grow to more than USD 10 Trillion. The US is said to be working on a plan of the size of 8%-10% of the GDP. We believe that a more targeted approach in providing assistance to various sectors is essential to have the desired impact.



### C. Financial stimulus packages announced internationally.

The below financial packages announced by countries affected by COVID-19 can be a good guideline in analyzing solutions for Kuwait.

Country	Financial Stimulus	No. of COVID-19 Cases	% of GDP	Amount per capita USD
Australia	<p>USD 11.4 Bn stimulus package.</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• Payments to small businesses to encourage hiring</li> <li>• One-time payment to people collecting government benefits such as old-age or veterans' benefits</li> <li>• Business subsidies to businesses in industries such as a tourism, which have been hit hardest by the coronavirus</li> </ul>	3,582	1%	447
Canada	<p>USD 82 Bn in emergency response package income supports, wage subsidies and tax deferrals.</p> <p>The package includes USD 27 Bn in direct supports and another USD 55 Bn to help business liquidity through tax deferrals.</p>	1,470	3%	2,173
China	<p>The People's Bank of China cut reserve requirements for banks, a move that will free up USD 78.8 Bn in funds that the authorities want banks to lend to companies hit by the outbreak.</p> <p>The PBOC expanded reverse repo operations by USD 245 Bn to keep money markets stable and allow banks to have more cash on hand.</p> <p>The PBOC also cut the one-year medium-term lending facility rate by 0.10%. It followed this up by cutting its one-year and five-year prime rates (the rate at which banks lend to the most credit-worthy corporations) by 0.10% and 0.05%, respectively.</p>	81,093	-	55
Denmark	<p>Denmark's government is offering to guarantee up to 75% of employee wages for a period to ensure workers have money and aren't laid off because of the viral outbreak. The total costs of the plan—paying wages at that level—could run to USD 50 Bn.</p>	1,395	15%	8,632



Country	Financial Stimulus	No. of COVID-19 Cases	% of GDP	Amount per capita USD
European Union	EC announced EUR 65 Bn under Cohesion policy to the fight against the Coronavirus crisis.  European governments have announced economic rescue packages worth a combined €1.7 Trillion to combat the effects of the coronavirus pandemic.	152,018	-	-
France	USD 49 Bn <ul style="list-style-type: none"> <li>Substantial social-security tax cuts</li> <li>Unemployment benefits for people forced to work part time</li> <li>A fund to help shopkeepers and the self-employed</li> </ul> In addition, guarantee bank loans of up to \$327 Bn to help businesses.	16,018	1.80%	751
Germany	USD 610 Bn	24,873		7,281
Italy	USD 28 Bn <ul style="list-style-type: none"> <li>Adding money to a fund guaranteeing loans to small and medium businesses</li> <li>Money to companies who have been hit especially hard by the virus</li> <li>Help for workers who are facing layoffs</li> </ul>	59,138	1.40%	463
Japan	USD 19.6 Bn	1,101	0.40%	155
New Zealand	USD \$12.1 Bn package includes: <ul style="list-style-type: none"> <li>Initial \$500 million boost for health (see link to the Minister of Health's media release below)</li> <li>\$5.1 Bn in wage subsidies for affected businesses in all sectors and regions, available from today</li> <li>\$126 million in COVID-19 leave and self-isolation support</li> <li>\$2.8 Bn income support package for our most vulnerable, including a permanent \$25 per week benefit increase and a doubling of the Winter Energy Payment for 2020</li> <li>\$100 million redeployment package</li> <li>\$2.8 Bn in business tax changes to free up cashflow, including a provisional tax threshold lift, the reinstatement of building depreciation and writing off interest on the late payment of tax</li> <li>\$600 million initial aviation support package</li> </ul>	102	6%	2,509
South Korea	USD 9.8 Bn Stimulus Package <ul style="list-style-type: none"> <li>Small and medium business subsidies to help companies pay workers</li> <li>Child-care subsidies</li> <li>Job retraining for people who have lost jobs</li> </ul>	8,897	0.60%	191



Country	Financial Stimulus	No. of COVID-19 Cases	% of GDP	Amount per capita USD
UK	<p>Package of government-backed and guaranteed loans to support businesses, making available an initial £330 Bn of guarantees – equivalent to 15% of GDP.</p> <p>In addition, the government announced £30 Bn of additional support for public services, individuals and businesses experiencing financial difficulties because of COVID-19, including a new £5 Bn COVID-19 Response Fund, to provide any extra resources needed by the NHS and other public services to tackle the virus.</p>	5,683	<p>15% loan guarantee.</p> <p>1.4% support.</p>	5,201
US	<p>In the US, the White House is seeking approval from Congress for a \$1.8 Trillion spending package, which could include a mix of direct payments to individuals – “helicopter cash”, payroll tax cuts and state-backed loans for businesses.</p> <p>In addition, a broad-based lending program is in the works with a total value of USD 4 Trillion that would provide loans to small and large businesses.</p>	33,546	8% - 10%	5,438



#### D. GCC stimulus packages

Country	Financial Stimulus	No. of COVID-19 Cases	% of GDP	Amount per capita USD
<b>Saudi Arabia</b>	<p>USD 32 Bn</p> <p>Package to help SMEs, e-commerce companies and entities affected by closures in Mecca and Medina. The package includes 50 Bn riyals to support banks, financial institutions and SMEs.</p> <p>The collection of taxes and customs duties would be put on hold and money owed to the private sector would be paid.</p> <p>SAMA said the private sector support package would facilitate payments for companies affected by the precautionary measures adopted in the holy cities, which include the closure of the Grand Mosque.</p>	511	4.1%	919
<b>UAE</b>	<p>USD 27bn</p> <p>UAE Central Bank announced the credit and capital to support the economy.</p> <p>The bank aims to provide temporary exemption from principal payments and interest on existing loans to private sector companies and individuals impacted by the Covid-19 outbreak.</p> <p>SMEs and real estate, two of the most vulnerable industries in terms of Covid-19's immediate impact, are given special consideration in the central bank's plan.</p>	153	6.7%	2,730
<b>Dubai</b>	<p>USD 409 Mn</p> <p>The three-month package features 15 initiatives for the retail, trade, tourism and energy sectors, including a 10 per cent discount on utilities bills and waivers on the down payment for trade license instalments.</p>	-	-	-
<b>Qatar</b>	<p>USD 20.6 Bn</p> <p>Aimed at supporting the private sector in Qatar during the coronavirus pandemic. The package also includes exempting food and medical goods from customs duties for the next six months — as long as the saving is passed on to the consumers — and rent relief for industrial facilities for six months.</p>	494	10%	7,150
<b>Bahrain</b>	<p>USD 11.4 Bn</p> <p>Paying the salaries of all private sector employees for three months from April 2020 from the unemployment fund, a move that is in line with the social insurance law. The package also aims to pay the utility bills issued by the Electricity and Water Authority for individuals and businesses for three months from April 2020, up to the costs incurred during the same period in 2019.</p> <p>Bahrain will also restructure administrative costs to offset additional costs incurred by the government.</p> <p>The initiative will exempt all individuals and businesses from municipal fees for three months from April 2020; exempt all businesses from industrial land rental fees for three months from April 2020; and exempt all tourism-related industry from tourism levies for three months from April 2020.</p>	334	29.60%	6,700
<b>Oman</b>	<p>USD 20 Bn</p> <p>Incentive package for financial institutions to combat the impact of the new coronavirus on the local economy.</p>	55	26.1%	3,916
<b>Kuwait</b>	<p>USD 1.7 Bn</p> <p>Kuwait's cabinet approved a bill on Monday to increase the budget of ministries and governmental departments</p>	188	1.2%	394



	by 500 million Kuwaiti dinars (\$1.6 Bn) for the 2020/21 fiscal year due to the coronavirus outbreak CBK announced setting up a KWD 10 Mn (USD 33 Mn) Fund to be financed by Kuwaiti banks to back up government's efforts in fighting COVID-19.			
--	---	--	--	--

**Other measures announced by GCC countries :**

- **Qatar** central bank has been mandated to provide additional liquidity to banks, while government funds have been directed to increase their investments in the stock market by QAR 10 Bn (USD 2.7 Bn).
- **UAE** banks will also be allowed to free up capital reserves, which will provide additional liquidity of AED 50 Bn to lenders. Moreover, UAE has reduced or waived a number of fees paid by companies and widened the exemptions extended to others, which reduces the weighted risk for SMEs from 40% to 25% and increases the maximum credit limits available for first-time home buyers. The initiative will also enable banks to increase their exposure to real estate from 20% to 30%.
- **Dubai** announced a package targeting the private sector as it reduced many fees imposed on the sector, including the suspension of 2.5% market fee, recovery of 20% of customs fees on imported products sold locally, cancellation of the AED 50,000 bank guarantee or cash required to exercise customs clearance activity, 90% reduction on the fees imposed on submitting customs documents, cancellation of the 25% down payment for requesting the installment of government fees for licensing and renewing licenses, the water and electricity bills was cut by 10% for all Dubai customers, and 50% reduction of the Municipality fee on hotel sales.
- **Saudi Arabia's** SAMA deposited SAR 30 Bn to delay the payment of the amounts owed by SMEs for a period of up to 6 months. It also provided SAR 13.2 Bn to support deposits and SAR 6 Bn to relieve SMEs from the finance costs of KAFALA, a loan guarantee program. SAMA will also cover the fees of POS and e-commerce payments for all service providers participating in the national system for a period of 3 months for an aggregate amount exceeding SAR 800 million. Finally, SAMA will coordinate with banks to facilitate the repayment of payments related to financing the companies affected by the precautionary measures adopted in the cities of Makkah and Madinah.



## E. Non-Financial Measures

Along with financial stimulus packages, a number of non-financial measures were announced over the past few weeks. These measures are aimed at assisting quicker recovery from the pandemic and to get back the economy a stable state. A slew of non-financial measures announced globally includes the following:

- Extending tax filing dates – MoF
- Procuring necessary medical apparatus to test and treat cases - MoH
- Providing utility services for free - MEW
- Timely and efficient medical help - MoH
- Leave with pay while in lockdowns - MOLA
- Digitization – All Ministries
- Ensure business continuity – All Ministries
- Free internet and other emergency services - CITRA